

معيار المحاسبة المصري رقم (٢١) المعدل ٢٠١٥ المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد

نطاق المعيار

- ١- يطبق هذا المعيار على القوائم المالية لنظم مزايا التقاعد عندما تعد مثل تلك القوائم.
- ٢- يشار إلى نظم مزايا التقاعد في بعض الأحيان بأسماء متعددة مثل "خطط المعاشات" أو "خطط التقاعد" أو "خطط مزايا التقاعد". وينظر هذا المعيار لنظام "مزايا التقاعد" باعتباره منشأة مستقلة عن أصحاب الأعمال الذين يعمل لحسابهم العاملين المشتركين في هذا النظام. وتطبق كافة معايير المحاسبة المصرية الأخرى على القوائم المالية لنظم مزايا التقاعد إلى المدى الذي لا تعد فيه ملغاة بحكم ما يرد بهذا المعيار.
- ٣- يتناول هذا المعيار المحاسبة عن نظام التقاعد وإعداد التقارير المالية إلى جميع المشتركين كمجموعة واحدة إلا أنه لا يتناول التقارير الموجهة إلى المشتركين كأفراد عن حقوقهم في مزايا التقاعد.
- ٤- يهتم معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين" بتحديد تكلفة مزايا التقاعد في القوائم المالية لأصحاب الأعمال ممن لديهم خطط لنظام مزايا التقاعد. وبالتالي فإن هذا المعيار يعتبر مكملاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨).
- ٥- قد تكون نظم مزايا التقاعد في صورة "نظم اشتراك محدد" أو "نظم مزايا محددة" وتتطلب العديد من تلك النظم تكوين صناديق مستقلة تدفع لها الاشتراكات وتسدد منها مزايا التقاعد. وقد يكون لتلك الصناديق كيان قانوني مستقل أو قد لا يتحقق ذلك كما قد يكون لها مجلس أمناء أو قد لا تحظى بذلك. ويُطبق هذا المعيار بغض النظر عما إذا تم تأسيس كيان لمثل ذلك الصندوق وعما إذا كان له مجلس أمناء من عدمه.
- ٦- تخضع نظم مزايا التقاعد التي تستثمر أصولها في شركات تأمين لنفس المتطلبات المحاسبية والتمويلية التي تخضع لها ترتيبات الاستثمارات الخاصة - وبالتالي فهي تقع في نطاق تطبيق هذا المعيار إلا إذا كان العقد المبرم مع شركة التأمين هو باسم مشترك محدد أو مجموعة محددة من المشتركين في النظام وكانت مسئولية التزام مزايا ومعاشات التقاعد تقع على عاتق شركة التأمين بمفردها.
- ٧- لا يتعامل هذا المعيار مع النماذج الأخرى من المزايا الوظيفية مثل تعويضات أو مكافآت إنهاء الخدمة، أو ترتيبات التعويض (أو المقابل) المؤجل، أو مزايا ترك الخدمة التي تستحق للعاملين من ذوى مدد الخدمة الطويلة (قدامى العاملين)، أو النظم الخاصة بتشجيع التقاعد المبكر أو بالتخلص من العمالة الزائدة (فصل العاملين)، أو نظم حوافز العاملين، أو نظم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية المقدمة لهم. كما تخرج أيضاً من نطاق تطبيق هذا المعيار أنواع الترتيبات التي تدخل ضمن نظام التأمين الاجتماعي الحكومي.

تعريفات

- ٨- تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:
- نظم مزايا التقاعد: هي ترتيبات تقدم المنشأة بموجبها مزايا لموظفيها عند أو بعد انتهاء الخدمة (سواء اتخذت تلك المزايا شكل دخل سنوي أو مبلغ مقطوع) متى كان يمكن تحديد تلك المزايا أو الاشتراكات المستحقة عنها مقدماً قبل حلول التقاعد من خلال الأحكام الواردة بمسند ما (أنظمة موثقة) أو بناءً على الممارسات العملية للمنشأة.
- نظم الاشتراك المحدد: هي نظم لمزايا التقاعد تتحدد فيها مبالغ مزايا التقاعد الواجب صرفها على أساس قيمة الاشتراكات المحددة في الصندوق "صندوق التقاعد" بالإضافة إلى عائد الاستثمار على أموال الصندوق.
- نظم المزايا المحددة: هي نظم لمزايا التقاعد تتحدد فيها مبالغ مزايا التقاعد الواجب صرفها باستخدام معادلة تقوم عادةً على أساس مستوى دخول العاملين و/ أو عدد سنوات خدمتهم.
- التمويل: هو تحويل أصول إلى منشأة (صندوق) مستقلة عن منشأة صاحب العمل وذلك لمقابلة التزامات مستقبلية لسداد مزايا التقاعد.
- ولأغراض هذا المعيار تستخدم أيضاً المصطلحات التالية:
- المشتركين: هم الأعضاء في نظام لمزايا التقاعد وغيرهم ممن لهم حق الحصول على مزايا بموجب ذلك النظام.
- صافي الأصول المتاحة لمزايا التقاعد: هي أصول النظام مخصوماً منها التزاماته والتي لا تدخل ضمنها القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.
- القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها: هي القيمة الحالية للمبالغ المتوقعة سدادها بواسطة نظام مزايا التقاعد للعاملين الحاليين والسابقين عن خدمات أدت بالفعل.
- المزايا المكتسبة: هي مزايا اكتسبت بموجب نظام مزايا التقاعد ولا تعد الحقوق فيها مشروطة باستمرار خدمة العامل.

- ٩- قد تقوم جهات أخرى (*) برعاية بعض نظم مزايا التقاعد بخلاف أصحاب الأعمال أنفسهم - وينطبق هذا المعيار أيضاً على القوائم المالية لتلك النظم.

- ١٠- تستند معظم نظم مزايا التقاعد على اتفاقيات رسمية. وقد تكون بعض النظم غير رسمية ولكنها اكتسبت درجة من الالتزام نتيجة للممارسات المستقرة لدى أصحاب الأعمال. وعلى الرغم من أن بعض النظم تسمح لأصحاب الأعمال بالحد من التزاماتهم المقررة بموجب النظم إلا أنه عادةً ما يتعذر على صاحب العمل إلغاء النظام إذا أراد الاحتفاظ بالعاملين. وتطبق ذات الأسس المحاسبية وأسس إعداد التقارير على النظم غير الرسمية شأنها في ذلك شأن النظم الرسمية.

* يطلق على تلك الجهات الأخرى لفظ "الرعاة"

١١- تنص العديد من نظم مزايا التقاعد على إنشاء صناديق مستقلة تدفع إليها الاشتراكات وتصرف منها المزايا وقد تُدار هذه الصناديق بمعرفة جهات تتمتع باستقلالية في إدارة أصول الصندوق. ويطلق على تلك الجهات في بعض الدول اسم أمناء ، ويستخدم لفظ الأمناء في هذا المعيار لوصف تلك الجهات بغض النظر عما إذا تم تشكيل "أمانة" (*) من عدمه.

١٢- توصف نظم مزايا التقاعد عادةً إما بنظم الاشتراك المحدد أو بنظم المزايا المحددة بما لكلٍ منها من خصائصٍ مميزة على أنه في بعض الأحيان تحتوى نظم معينة على خصائص النظامين معاً. ولأغراض هذا المعيار تعامل تلك النظم المختلطة على أنها نظم مزايا محددة.

نظم الاشتراك المحدد

١٣- ينبغي أن تتضمن القوائم المالية لنظام الاشتراك المحدد قائمةً بصافي الأصول المتاحة للمزايا بالإضافة إلى شرح لسياسة التمويل.

١٤- تتحدد قيمة المزايا المستقبلية للمشارك في ظل نظام الاشتراك المحدد على أساس الاشتراكات التي سددت للصندوق بواسطة صاحب العمل أو المشارك أو كلاهما ومدى كفاءة تشغيل الصندوق وعوائد استثماره. وعادةً ما يفى صاحب العمل بالتزامه بمجرد سداد الاشتراكات إلى الصندوق. وبالرغم من أن استشارة خبير ائتماري عادةً ما تكون غير مطلوبة إلا أن تلك الاستشارة تستخدم أحياناً في تقدير المزايا المستقبلية التي قد تتحقق بناءً على الاشتراكات الجارية وعلى المستويات المتغيرة للاشتراكات ولعوائد الاستثمار المستقبلية.

١٥- ينصب اهتمام المشتركين على أنشطة النظام لأنها تؤثر بصورة مباشرة على مستوى المزايا المستقبلية الخاصة بهم. ويهتم المشاركون بمعرفة ما إذا كانت الاشتراكات قد تم استلامها وما إذا كانت نظم رقابية مناسبة قد طبقت لحماية حقوق المستفيدين بينما يهتم صاحب العمل بكفاءة وعدالة تشغيل النظام.

١٦- يهدف التقرير عن نظام الاشتراك المحدد إلى توفير معلومات دورية عن النظام وأداء استثماراته. ويتحقق هذا الهدف عادةً بتقديم قوائم مالية تتضمن ما يلي:

- (أ) وصف للأنشطة المؤثرة خلال الفترة وأثر أى تغيرات تتعلق بالنظام وعضويته وشروطه وأحكامه.
- (ب) قوائم تعكس المعاملات والأداء الاستثماري للنظام خلال الفترة بالإضافة إلى مركزه المالي في نهاية الفترة.
- (ج) وصف لسياسات الاستثمار.

* يستخدم مصطلح "أمانة" بهذه الفقرة كمعنى لنوع من أنواع الكيانات يطلق عليها بالانجليزية لفظ "Trust"

نظم المزايا المحددة

١٧- ينبغي أن تتضمن القوائم المالية لنظام المزايا المحددة إما:

(أ) قائمة تظهر فيها:

(١) صافي الأصول المتاحة للمزايا.

و (٢) القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها مع الفصل بين المزايا المكتسبة والمزايا غير المكتسبة.

و (٣) قيمة الفائض أو العجز الناتج.

أو (ب) قائمة توضح صافي الأصول المتاحة للمزايا على أن تتضمن تلك القائمة إما:

(١) إيضاح يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها مع الفصل بين المزايا المكتسبة والمزايا غير المكتسبة.

أو (٢) الإشارة لتلك المعلومة في تقرير اكتواري مرفق بالقائمة.

فإذا لم يكن قد تم إعداد تقييم اكتواري في تاريخ القوائم المالية فينبغي استخدام أحدث تقييم متاح كأساس مع الإفصاح عن تاريخه.

١٨- لأغراض تطبيق الفقرة "١٧" عاليه فإن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها يجب أن تستند إلى المزايا المتعهد بها طبقاً لشروط النظام عن الخدمات المؤداة حتى تاريخه سواء باستخدام مستويات الأجور الحالية أو المستويات المتوقعة للأجور مع الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه. كما يجب الإفصاح أيضاً عن أثر أي تغييرات في الافتراضات الاكتوارية إذا كان لتلك التغييرات تأثيراً بالغاً على القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.

١٩- على القوائم المالية أن توضح العلاقة بين القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها وصافي الأصول المتاحة لتلك المزايا وكذا سياسة التمويل للمزايا المتعهد بها.

٢٠- يعتمد صرف مزايا التقاعد المتعهد بها في ظل نظام المزايا المحددة على المركز المالي للنظام ومدى قدرة المشتركين على سداد اشتراكات مستقبلية للنظام بالإضافة إلى الأداء الاستثماري والكفاءة التشغيلية للنظام.

٢١- يحتاج نظام المزايا المحددة للاستعانة باستشارة دورية من أحد الخبراء الاكتواريين لتقييم الوضع المالي للنظام ولمراجعة الافتراضات والتوصيات بشأن المستويات المستقبلية للاشتراك.

٢٢- يهدف التقرير عن نظام المزايا المحددة إلى توفير معلومات دورية عن الموارد والأنشطة المالية للنظام تفيد في تقييم العلاقات بين جميع الموارد من جهة وتجميع مزايا النظام من جهة أخرى على مدار الزمن.

وغالباً ما يتحقق هذا الهدف عن طريق تقديم قوائم مالية تتضمن ما يلي:

- (أ) وصف للأنشطة المؤثرة خلال الفترة وأثر أى تغيرات تتعلق بالنظام وعضويته وشروطه وأحكامه.
- (ب) قوائم تعكس المعاملات والأداء الاستثماري للنظام خلال الفترة بالإضافة إلى مركزه المالي في نهاية الفترة.
- (ج) عرض للبيانات الاكتوارية إما كجزء من تلك القوائم أو من خلال تقرير اكتواري منفصل.
- (د) وصف لسياسات الاستثمار.

القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها

٢٣- قد يتم حساب وعرض القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة سدادها بمعرفة نظام التقاعد إما باستخدام المستويات الحالية للأجور أو المستويات المتوقعة للأجور وذلك خلال الفترات الزمنية حتى حلول تاريخ التقاعد المشتركين.

٢٤- ومن الأسباب التي تدفع إلى تبني أسلوب الأجور الحالية ما يلي:

- (أ) أن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها - والتي تمثل مجموع المبالغ التي تخص كل مشترك في النظام بناءً على المستويات الحالية للأجور - يمكن حسابها بطريقة أكثر موضوعية مقارنة بأسلوب المستويات المتوقعة للأجور ، حيث يعتمد الأسلوب الأول على عدد أقل من الافتراضات.
- (ب) أن الزيادات في المزايا التي تعزى لزيادة في الأجر ترتب التزاماً على النظام عندما تحل الفترة المقدر فيها حدوث تلك الزيادة في الأجر.
- (ج) أن مبلغ القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها - والمحسوب طبقاً للمستويات الحالية للأجور - يعد بصفة عامة أكثر ارتباطاً بالمبلغ الذي يستحق سداده في حالة إنهاء أو عدم استمرار النظام.

٢٥- بينما تتضمن الأسباب التي تدفع إلى تبني أسلوب الأجور المتوقعة ما يلي:

- (أ) أن البيانات المالية ينبغي إعدادها على أساس فرض الاستمرارية بغض النظر عن الافتراضات والتقديرات الواجب استخدامها.
- (ب) أن المزايا - في ظل النظم التي تقوم على أساس سداد دفعة نهائية - تتحدد وفقاً للأجور السائدة في تاريخ التقاعد أو في تاريخ قريب منه لذا ينبغي بناء تقديرات مستقبلية متوقعة للأجور ومستويات الاشتراك ومعدلات العائد.
- (ج) أن إغفال التقديرات المستقبلية للأجور المتوقعة قد يؤدي إلى ظهور فائض واضح في تمويل النظام على عكس الحقيقة أو إلى ظهور تمويل كاف في حين ينطوى النظام في حقيقته على عجز تمويلي.

٢٦- يتم الإفصاح في القوائم المالية للنظام عن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها - المبنية على أساس الأجر الحالية - وذلك لإبراز الالتزام الناتج عن المزايا المكتسبة حتى تاريخ القوائم المالية. بينما يتم الإفصاح في القوائم المالية للنظام عن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها - المبنية على أساس الأجر المتوقعة - وذلك لإبراز حجم الالتزام الذي قد ينشأ على أساس فرض الاستمرارية والذي عادة ما يكون الأساس الذي يقوم عليه تمويل النظام.

وبالإضافة إلى الإفصاح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها فقد يحتاج الأمر إلى تقديم شرح كاف يشير بوضوح إلى المفهوم الذي يجب أن تقرأ في إطاره القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها. وقد يكون هذا الشرح في شكل معلومات عن مدى كفاية التمويل المستقبلي المخطط وعن سياسة التمويل المبنية على أساس التقديرات المستقبلية المتوقعة للأجر. ويمكن أن يرد هذا الشرح في القوائم المالية أو في التقرير الاكتواري.

فترات إعداد تقارير التقييمات الاكتوارية (دورية التقييمات)

٢٧- ينبغي على المنشآت التي يتم تأسيسها في جمهورية مصر العربية الالتزام بما تنص عليه أحكام القوانين واللوائح المحلية السائدة في هذا الشأن. وقد لا تحصل المنشآت التي تؤسس في دول أخرى ولا تخضع في تأسيسها لأحكام القوانين واللوائح المحلية السائدة على تقييمات اكتوارية إلا مرة كل ثلاث سنوات كما يحدث ذلك في العديد من الدول. وفي مثل تلك الحالات فقط - وإذا لم يتم إعداد تقييم اكتواري في تاريخ القوائم المالية فيستخدم أحدث تقييم متاح كأساس على أن يتم الإفصاح عن تاريخ التقييم.

محتويات القوائم المالية الخاصة بنظم المزايا المحددة

٢٨- بالنسبة لنظم المزايا المحددة - تُعرض المعلومات بإحدى الأشكال أو النماذج التالية التي تعكس ممارسات مختلفة في الإفصاح عن المعلومات الاكتوارية وفي أسلوب عرضها:

(أ) تدرج ضمن القوائم المالية قائمة تظهر بها صافي الأصول المتاحة للمزايا، والقيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها، والفائض أو العجز الناتج. كما تحتوي القوائم المالية للنظام أيضاً على قوائم لكل من التغيرات في صافي الأصول المتاحة للمزايا والتغيرات في القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها. كما يمكن أن يرفق بالقوائم المالية تقريراً اكتواريّاً منفصلاً يؤيد القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.

(ب) وتضم القوائم المالية: قائمة بصافي الأصول المتاحة للمزايا، وقائمة بالتغيرات في صافي هذه الأصول. ويتم الإفصاح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها في إيضاح منم للقوائم المالية. كما يمكن أن يرفق بالقوائم المالية أيضاً تقريراً اكتواريّاً يؤيد القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.

(ج) وتضم القوائم المالية: قائمة بصافي الأصول المتاحة للمزايا، وقائمة بالتغيرات في صافي الأصول المتاحة للمزايا على أن يتضمن تقرير اكتواري منفصل القيمة الحالية لمزايا التقاعد المتعهد بها. ويمكن مع كل نموذج من النماذج السابقة أن يرفق بالقوائم المالية تقريراً للأمناء مشابهاً في طبيعته لتقرير المديرين أو مجلس الإدارة كما يمكن أن يرفق بها أيضاً تقريراً عن الاستثمار.

٢٩- يرى مؤيدو النماذج الموضحة بالفقرات "٢٨(أ)" و "٢٨(ب)" أن التحديد الكمى لمزايا التقاعد المتعهد بها وللمعلومات الأخرى الواردة بتلك النماذج يساعد مستخدمى القوائم المالية على تقييم الموقف الحالى للنظام ولاحتتمالات قدرة النظام على الوفاء بالتزاماته. كما يرى هؤلاء أيضاً أن القوائم المالية يجب أن تكون فى حد ذاتها متكاملة دون الاعتماد على قوائم أخرى مرفقة. إلا أن البعض يرى أن النموذج الموضح بالفقرة "٢٨(أ)" يمكن أن يعطى انطباعاً بوجود التزام فى حين أن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها لا تستوفى من وجهة نظرهم كافة الخصائص التى يتصف بها الالتزام.

٣٠- يرى مؤيدو النموذج الموضح بالفقرة "٢٨(ج)" أن القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها يجب ألا تخرج ضمن قائمة تظهر صافى الأصول المتاحة للمزايا كما هو الحال بالنموذج الموضح بالفقرة "٢٨(أ)" كما لا يجب حتى الإفصاح عنها فى إيضاحٍ متمم كما هو وارد بالفقرة "٢٨(ب)" لأن ذلك سيترتب عليه مقارنتها مباشرةً بأصول النظام وقد لا تكون مثل هذه المقارنة سليمة. ويستند هؤلاء فى حجتهم على أن الخبراء الاكتواريين لا يقومون بالضرورة بمقارنة القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها بالقيمة السوقية للاستثمارات ولكنهم قد يقومون بدلاً من ذلك بتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمارات. وبالتالي يرى مؤيدو هذا النموذج أنه من غير المحتمل أن تعكس المقارنة التى يمكن أن تحدث من جراء استخدام أى من النموذجين الأول والثانى بشكل كامل تقييم الخبير الاكتوارى للنظام مما قد يؤدى إلى إساءة فهمه. ويرى البعض أيضاً أن المكان الوحيد الذى يجب أن تدرج به المعلومات عن مزايا التقاعد المتعهد بها هو التقرير المستقل للخبير الاكتوارى حيث يمكن توضيحها فيه بشكل مناسب وذلك بغض النظر عما إذا كان قد تم التحديد الكمى لهذه المعلومات.

٣١- ويتبنى هذا المعيار الآراء التى تؤيد السماح بالإفصاح عن المعلومات التى تتعلق بمزايا التقاعد المتعهد بها فى تقرير منفصل للخبير الاكتوارى. ويرفض هذا المعيار الآراء المعارضة للتحديد الكمى للقيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها. وبالتالي فإن النماذج الموضحة بالفقرات "٢٨(أ)" و "٢٨(ب)" تعتبر مقبولة فى ظل هذا المعيار شأنها فى ذلك شأن النموذج الموضح بالفقرة "٢٨(ج)" مادامت القوائم المالية تتضمن الإشارة إلى تقريرٍ لخبيرٍ اكتوارى يوضح القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها وكان ذلك التقرير مرفقاً بتلك القوائم.

التقييم والإفصاح فى كافة النظم

تقييم أصول النظام

٣٢- يجب أن يتم قياس استثمارات نظام مزايا التقاعد بالقيمة العادلة. فى حالة الأوراق المالية القابلة للتداول بالسوق تكون القيمة العادلة هى القيمة السوقية. وعندما يكون تقدير قيمة عادلة لاستثمارات النظام المحتفظ بها غير ممكن فيجب الإفصاح عن السبب فى عدم استخدام قيمة عادلة.

٣٣- عادةً ما تكون القيمة العادلة للأوراق المالية القابلة للتداول في السوق هي قيمتها السوقية لأن الأخيرة تعد أفضل الطرق لقياس القيمة العادلة للأوراق المالية في تاريخ التقرير ولقياس الأداء الاستثماري خلال الفترة. أما بالنسبة للأوراق المالية ذات القيمة الاستردادية المحددة والتي يكون اقتناؤها قد تم بغرض مقابلة التزامات النظام أو أجزاء محددة منها فيمكن أن يتم قياسها بمبالغ تعتمد على القيمة الاستردادية النهائية لتلك الأوراق وبافتراض معدل ثابت للعائد عليها حتى تاريخ الاستحقاق. أما بالنسبة لاستثمارات النظام المحتفظ بها والتي لا يمكن تقدير قيمة عادلة لها - كما في حالة الاستثمارات التي تمثل ملكية منشأة بالكامل - فيتم الإفصاح عن السبب في عدم استخدام قيمة عادلة لقياسها. وبصفة عامة يتم أيضاً الإفصاح عن القيمة العادلة في الحالات التي تقاس فيها الاستثمارات بمبالغ لا تمثل القيمة السوقية أو القيمة العادلة لها. ويتم المحاسبة عن الأصول المستخدمة في أنشطة الصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية التي تنطبق على تلك الأصول.

الإفصاح

٣٤- ينبغي أن تتضمن القوائم المالية لمزايا التقاعد أيضاً المعلومات التالية سواء أكانت متعلقة بنظام المزايا المحددة أو بنظام الاشتراك المحدد:

- (أ) قائمة بالتغيرات في صافي الأصول المتاحة للمزايا.
- و (ب) ملخصاً بأهم السياسات المحاسبية.
- و (ج) وصفاً للنظام وأثر أية تغيرات في النظام خلال الفترة.

٣٥- تتضمن القوائم المالية المعدة بمعرفة أنظمة مزايا التقاعد ما يلي (في حدود ما هو قابل للتطبيق منها):

- (أ) قائمة بصافي الأصول المتاحة للمزايا يفصح فيها عن:
 - (١) الأصول في نهاية الفترة مبوبة بشكل ملائم
 - و (٢) أسس تقييم الأصول
 - و (٣) تفاصيل أي استثمار منفرد تزيد قيمته إما عن ٥% من صافي الأصول المتاحة للمزايا أو عن ٥% من قيمة أي فئة أو نوع من الأوراق المالية
 - و (٤) تفاصيل أي استثمار في منشأة صاحب العمل
 - و (٥) أية التزامات أخرى بخلاف القيمة الحالية الإكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.
- و (ب) قائمة بالتغيرات في صافي الأصول المتاحة للمزايا توضح ما يلي:
 - (١) اشتراكات صاحب العمل
 - و (٢) اشتراكات العامل
 - و (٣) الدخل من الاستثمار مثل الفوائد و توزيعات أرباح الأسهم
 - و (٤) أي دخل آخر
 - و (٥) المزايا المسددة أو المستحقة السداد (مصنفة - على سبيل المثال - كمزايا للتقاعد ومزايا للوفاء والعجز والمزايا في صورة مبالغ مقطوعة)
 - و (٦) المصروفات الإدارية
 - و (٧) المصروفات الأخرى

- و(٨) الضرائب على الدخل
- و(٩) المكاسب والخسائر الناتجة عن التخلص من الاستثمارات وعن التغيرات في قيمة الاستثمارات
- و(١٠) التحويلات من وإلى النظم الأخرى.
- و(ج) وصف لسياسة التمويل
- و(د) بالنسبة لنظم المزايا المحددة - القيمة الحالية الإكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها (قد تفصل بين المزايا المكتسبة وغير المكتسبة) التي تتحدد طبقاً لشروط النظام على أساس المزايا المتعهد بها عن الخدمات المؤداة حتى تاريخه وباستخدام المستويات الجارية للأجور أو المستويات المتوقعة للأجور. وقد تدرج هذه المعلومات في تقرير لخبير إكتواري يتم قراءته مع القوائم المالية ذات العلاقة.
- و(هـ) بالنسبة لنظم المزايا المحددة - وصف للافتراضات الإكتوارية المؤثرة المستخدمة والطريقة المطبقة في حساب القيمة الحالية الإكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها.
- ٣٦- يحتوى التقرير عن نظام مزايا التقاعد وصفاً للنظام ويظهر إما كجزء من القوائم المالية أو في تقرير منفصل. وقد يتضمن التقرير ما يلي:
- (أ) أسماء أصحاب الأعمال ومجموعات العاملين الذين يغطيهم النظام
- و(ب) عدد المشتركين الذين يحصلون على المزايا وعدد المشتركين الآخرين مصنفين بشكل ملائم
- و(ج) نوع النظام - ما إذا كان نظام للاشتراك المحدد أو نظام للمزايا المحددة
- و(د) إيضاح عما إذا كان المشتركين يساهمون في اشتراكات النظام
- و(هـ) وصف لمزايا التقاعد المتعهد بصرفها إلى المشتركين
- و(و) وصف لأي شروط لإنهاء النظام
- و(ز) أى تغيرات في البنود من (أ) إلى (و) خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
- من غير الوارد الإشارة إلى مستندات أخرى تكون متاحة لمستخدمي التقرير يرد فيها وصفاً للنظام وان تحتوى تلك المستندات فقط على معلومات عن تغيرات لاحقة.